جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المالية والمصرفية
الدراسة الصباحية

السياسة النقدية واثارها في حجم الائتمان المصرفي

بحث قدم إلى مجلس قسم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في علوم المالية والمصرفية

مقدم من قبل الطالبة

هبة صلاح عكار

بإشراف

كرار حاتم عطية

٢٠١٩ م ١٤٤٠ هـ

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

((يرفع الله الذين أمنوا منكم والذين أتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير))

صدق الله العلي العظيم

سورة الأنعام ، الآية (١٠١)

الاهداء

اليكِ يا منبع الامل الصافي الحنون

والامل المشرق الذي لا يغيب

اليكِ اهدي عباراتي ... وازكى تحياتي

أمـــــي

اليك يا من غمرني بعطفك وحنانك وزرعت بنفسي

حب الخير

اليك اهدي حبي وقلمي وجهدي

أبـــــي

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين ..

وبعد لمن دواعي سروري بعد الانتهاء من انجاز البحث بحول الله وتعالى وقوته ، أن اتقدم بجزيل الشكر و الأمتنان الى استاذ الفاضل المشرف الاستاذ **(كرار حاتم عطية)** لما قدمهُ من آراء وافكار قيمة وتوجيهات سديدة وبناءة عن تواصله الدائم في اثناء مسيرة الكتابة مما اضف عليه أسس الرصانة العلمية السليمة متمنيه له دوام الصحة والعافية والتوفيق

الباحثة

المحتـويـات

ت	الموضوع	الصفحة
١	الآية القرآنية	أ
٢	الاهداء	ب
٣	الشكر والتقدير	ج
٤	المقدمة	١
٥	المبحث الاول : السياسة النقدية	٢
٦	المطلب الاول: تعريف السياسة النقدية	٢
٧	المطلب الثاني: اهداف السياسة النقدية	٣
٨	المطلب الثالثً: وسائل وادوات السياسة النقدية	٥
٩	المبحث الثاني : الائتمان المصرفي	٧
١٠	المطلب الاول: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته	٧
١١	المطلب الثاني: أسس منح الائتمان	١١
١٢	المطلب الثالث : انواع الائتمان المصرفي	١٢
١٣	المبحث الثالث آثار السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي وكلفته	١٥
١٤	الاستنتاجات والتوصيات	٢٢
١٥	المصادر	٢٣

المقدمة:

تواجه المصارف تحديات ومنافسة أخذت طابعاً دولياً بعد توجه أغلب اقتصاديات العالم نحو اقتصاد السوق والانفتاح وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية وهذه التحديات الزمت المصارف في مواكبة التطورات والعمل على المصارف وتطويرها بالأنظمة المحاسبية الحديثة ونظم الادارة الحديثة وتطوير تكنولوجيا المعلومات المصرفية والمالية لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة وهنا بدوره يؤدي الى الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصرف لأنها المحور الرئيسي لإيرادات أي تصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الايراد الاخرى وبدون الائتمان المصرفي يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد لذلك يعد الائتمان المصرفي من الدعامات الاساسية المعتمد عليها من قبل اقتصاديات العمل فضلاً عن استخدامه من قبل افراد المجتمع عن طريق شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات وبطرق سهلة وسريعة، وكذلك يستخدم من قبل الحكومات لغرض تحويل البرامج المختلفة، فضلاً عن استخدامه وبشكل كبير من قبل المنشآت من أجل تسهيل تنفيذ الاعمال التجارية المتمثلة بعمليات البيع والشراء ، وبناءً على ذلك لابد من تفعيل السياسة النقدية من قبل السلطة النقدية للسيطرة على الائتمان المصرفي وكلفة ذلك الائتمان من خلال بيان اثر ادوات السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي .

المبحث الاول

السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الاخرى كالسياسة المالية، التجارية وسياسة الاجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تعتبر اهم وظائف البنوك المركزية فهي تتعلق بسيولة الجهاز الصيرفي وغير الصيرفي وكذلك القطاع الحكومي، أي تتعلق بالنقد والجهاز النقدي، ولاسيما الجهاز الصيرفي منه، وبسياسة الائتمان والدين الحكومي بشكل خاص والمركز النقدي للحكومة بشكل عام[١] . ولمعرفة السياسة النقدية اكثر ومعرفة اتجاهاتها وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية الاخرى، ارتأينا تناول المطالب التالية:

المطلب الاول: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفت بأنها ١مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل)[٢]. وتعرف على انها (تشمل جميع القرارات والاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي[٣]). كما تعرف ايضاً على انها مجموع الاجراءات و الادوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصاً، والاستقرار الاقتصادي عموماً[٤].

ولقد اتفقت جميع التعاريف على ان السياسة النقدية هي اساساً ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة.

---

[١] . د.عبد المنعم السيد علي،"اقتصادات النقود والمصارف"–مطبعة جامعة الموصل–١٩٨٤–ص ٣٧٠ .

[٢] اكرم حداد، هذلول مشهور، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٥، ص١٨٣.

[٣] زكريا الدوري ويسري السمرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ١٨٥.

[٤] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسطينة، ٢٠٠٨، ص ٨٩ .

إذ يمكننا تعريف السياسة النقدية بصفة عامة على انها "جميع الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في الدولة ممثلة في البنك المركزي من اجل ادارة الائتمان والتأثير عليه بما يحقق الاهداف الاقتصادية المسطرة [١].

المطلب الثاني: اهداف السياسة النقدية

هناك العديد من الاهداف التي تسعى لها السلطة النقدية (البنك المركزي) من اجل تحقيقها ومن اهم تلك الاهداف والتي تختلف اولوياتها تبعاً لفلسفة السلطات النقدية ويمكن اجمالها كما يلي:

١- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

تسعى السياسة النقدية إلى محاربة التغير في مستوى الأسعار واتجاهها نحو الارتفاع من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذ أن ارتفاع الأسعار يحقق نفعاً للمدينين على حساب الدائنين بسبب عدم تكيف أسعار الفائدة مع ارتفاع مستويات الأسعار، مما يوثر على إعادة توزيع الثروة بين الدائن والمدين، وتهدف السياسة النقدية الى التأثير في عرض النقد نحو التوسع او الانكماش، من اجل التأثير في القوة الشرائية للمجتمع، اذ ان الهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي واذا كان العكس تقوم السلطات النقدية بتخفيض القوة الشرائية[٢].

٢- تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام

إن من أهم الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هو أيضاً تحقيق مستوى مرتفع من الاستخدام والتشغيل، والهدف من ذلك أن تحرص السلطة النقدية على جعل النشاط الاقتصادي عند مستوى عالي من التوظيف ، وذلك عبر تحفيز النشاط الاقتصادي والحفاظ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالشكل الذي يوازي معدل نمو عرض النقد ومحاولة الوصول الى اعلى مستوى ممكن من التوظيف الامثل للموارد الطبيعية والبشرية[٣].

٣. تشجيع النمو الاقتصادي :

إن تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف تسعى له جميع الاقتصادات في الدول النامية والمتقدمة

---

[١] صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مبكرة ، ٢٠٠٥، ص٩٨ ، ٩٩.

[٢] توماس ماير، جيمس س. دوسينبري، روبرت ز. أليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة أ.د السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض، ص٤٨٩.

[٣] عوض فاضل إسماعيل الدليمي، نقود وبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،١٩٩٠، ص٥٨٦.

على حد سواء، ويقصد بالنمو زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد، وتسعى الدول إلى تحقيق هذا الهدف بغية زيادة دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم وذلك من خلال إشباع حاجاتهم الضرورية وتحسين وضع ميزان المدفوعات والحصول على كمية أكبر من العملات الأجنبية.

إن دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار باعتباره واحد من أهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في حجم الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية ومن ثم تأثيرها على عرض النقد سوف ينعكس ذلك على معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومستوى التوظيف ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية[٢].

٤- تعمل على تحسين ميزان المدفوعات

يقصد بميزان المدفوعات هو حساب أو سجل لجميع المدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالقيم المالية للمعاملات التي تجري بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وبذلك أصبح هدف السياسة النقدية إضافة إلى ضبط التوازن الداخلي تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، مما يتطلب من البنك المركزي متابعة مستمرة لميزان مدفوعات البلد واحتياطاته النقدية، وذلك لما لهذه الاحتياطيات من آثار على الأوضاع الداخلية والخارجية لبلد[٣]. وذلك من خلال التدخل الحر من التوسع في حجم القروض المفتوحة للوحدات الاقتصادية غير المصرفية من اجل خفض الاستيرادات، وكذلك عبر خفض حجم الائتمان المصرفي الذي يؤدي الى انقاص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية.

٥. العمل على استقرار أسعار الصرف :

يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عملة بلد معين بوحدات من عملة بلد أخر، أو انه عدد وحدات العملة المحلية التي تقابلها أو تعادلها وحدة نقد أجنبية واحدة أو بالعكس . وعلى السياسة النقدية أن تعمل للحفاظ على قيمة النقود من خلال أتباع سياسة ائتمانية تساهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة تشجع على الاستثمارات وزيادة الإنتاج وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات[١].

---

[١] عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق ، ص٥٨٦.

المطلب الثالثً: وسائل وادوات السياسة النقدية:

أولاً: وسائل الرقابة الكمية (غير المباشرة):

تستخدم السلطة النقدية هذه الوسائل بقصد التأثير على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد بصرف النظر عن نوع الائتمان وأوجه استعماله، وذلك من خلال التأثير على الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى النظام المصرفي وهذه الوسائل هي:

أ. سعر أعادة الخصم (Discount Rate):

هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء الحصول على القروض باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وذلك من أجل توسيع احتياطاتها النقدية[٢]، وزيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

١- عمليات السوق المفتوحة (سياسة التدخل في الاسواق النقدية):

يقصد بها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ببيع وشراء للأوراق المالية الخاصة والحكومية وذلك بهدف التأثير في احتياطيات الجهاز المصرفي لغرض التأثير على قدرتها في منح الائتمان وبالتالي التأثير في كمية عرض النقد بشكل الذي يلائم نمو النشاط الاقتصادي ، ويتم فيها التعامل خارج البنك المركزي أي في السوق فيقوم المصرف المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية فيستطيع بذلك التدخل في ان يؤثر بحجم السيولة المصرفية وبنيتها وبالكتلة النقدية وبمعدلات الفائدة في السوق المالية.

٢- نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامية):

---

[١] د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقيم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٣ ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد٤٨، ٢٠٠٧، ص١٥٣.

[٢] أنظر :

- د. وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص١٣٤.
- د. أحمد عبده محمود، الموجز في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٢١.

ويقصد بها النسبة القانونية التي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من أصولها النقدية و ودائعها لدى البنك المركزي وذلك لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء وضبط حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية[١]. ويجب على البنوك التجارية ان تحتفظ بهذه النسبة لدى البنك المركزي لان رفع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي الى انخفاض سيولة البنوك التجارية فتنخفض قدرتها على الاقراض فأذا قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[٢].

ثانياً: وسائل الرقابة النوعية (المباشرة):

وهي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على نوعية الائتمان المصرفي وطريقة منحه لغرض تحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية بصورة مباشرة وهي كالأتي:

١. فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم :

إن تغير سعر إعادة الخصم يؤثر على حجم الائتمان بصورة عامة، ألا أن تغير هذا السعر لأنشطة اقتصادية معينة، يمكن أن يقتصر تأثيره على هذه الأنشطة فقط دون غيرها من الأنشطة. وهي لا تهدف الى الرقابة على كمية الائتمان بل على توجيه انواع الائتمان الى تحقيق نتائج اقتصادية مرعوب فيها من قبل الدولة مثل تشجيع بعض القطاعات التي توليها الاولوية مثل اتجاه السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الاكثر حيوية او تحديد معدلات فائدة متمايزة [٣].

٢. الإقناع الأدبي :

يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للحكومة والملجأ الأخير للإقراض، وفي هذا المجال يقوم

---

[١] مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٥١.

[٢] موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، ص٧٧ (بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد ١٥- العدد الثاني – دمشق – ١٩٩٩).

[٣] عبد الحميد الغزالي، وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٥٠.

البنك المركزي بممارسة سلطته النقدية في أقناع المصارف التجارية الأعضاء التابعة له من خلال إجراءات وإرشادات ينبغي مراعاتها بهدف تلافي الأخطاء التي تؤثر سلباً على نمو النشاط الاقتصادي[١] .

٣. الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان :

حيث يتم تنظيم الائتمان من خلال السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة في فترة زمنية سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان والذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض المقدم إلى المضاربين، حيث يعمل البنك المركزي بتحديد هامش الضمان بالشكل الذي يلائم الظرف الاقتصادي[٢].

. أسلوب العمل المباشر :

وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاهل هذه الأوامر وألا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يفرضها عليها البنك المركزي، وتعد هذه الوسيلة ذات فعالية كبيرة اذ تجد البنوك المركزية في بعض الحالات لابد من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته،[٣].

المبحث الثاني

المطلب الاول: مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته

مفهوم الائتمان المصرفي: ان اصل معنى الائتمان اصطلاحاً هو التزام جهة أخرى بالإقراض أو المعنى الاقتصادي له هو القدرة على الإقراض او هو مهلة من الوقت يمنحها الدائن للمدين يلتزم الاخير عند انتهاءها بدفع قيمة الدين مع الفوائد المترتبة عليه.

ويمكن تعريف الائتمان بأنه الثقة التي يدليها مصرف معين لشخص ما معنوي او طبيعي ويمنحه مبلغاً من المال لقضاء غرض معين خلال فترة زمنية معينة وبشروط متفق عليها لقاء عائد مادي متفق عليه أيضاً مقابل ضمانات يقدمها المدين تمكن المصرف من استرداد قرض في حالة توقف العميل عن السداد وقد عرف الائتمان المصرفي على انه(القروض التي تمنحها البنوك التجارية

---

[١] عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص٦١٤.

[٢] عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص٦١٥.

[٣] وداد يونس يحيى، مصدر سابق، ص١٤١.

لعملاتها من افراد ومؤسسات والبنوك الاخرى، ويمثل الائتمان المصرفي اكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظراً لارتقاء العوائد المتولدة عنه، ويحمل هذا الاستثمار من جانب البنوك في طياته عن الفوائد المترتبة عليه في الوقت المحدد للقرض وهو البنك)[١].

كما عرف الائتمان بأنه (تسهيلات بصورة أموال نقدية او أي صورة أخرى تمنح للأفراد أو شركات الاعمال مقابل اقتضاء البنك لعمولة أو فائدة معينة ويتم منح هذا التسجلات بناءً على طلب العملاء سواء حالاً او بعد وقت معين وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكنوا من مواصلة نشاطاتهم المختلفة كالاقتراض لغرض الاستثمار او يكون منح الائتمان على شكل تعهد في كفالة البنك عن الزبون لدى الغير)[٢].

فضلاً عن تعريفه من قبل المؤرخ والخبير الاقتصادي الانجليزي {جورج دوغلاس هواردكول (G. D. H. cob)} على انه (القوة الشرائية غير المستمرة من الداخل، وانما هي قوة شرائية من قبل المؤسسات المالية اما يوصفا تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين في البنوك او كإضافة الى صافي المبلغ الاجمالي للقوة الثرائية كما وله اهمية كبيرة في الدول المتقدمة خصوصاً من حيث تسوية جميع المعاملات الاقتصادية في تلك الدول عن طريق الائتمان المصرفي وادواته المستخدمة)[٣] .

وعرف الائتمان المصرفي أيضاً على أنه (تقديم طرف لطرف أخر مقدار من المال مقابل الحصول على قدر أخر من المال غالباً ما يزيد الاول عن المبلغ الثاني في المستقبل)[٤].

ويقصد بالائتمان في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لاقتصاداتها بأنه (العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي والتي تحدث عند انتقال القيمة من شخص أو مشروعات أو دول معنية الى أخرين، وذلك لاستمرارها المؤقت بالسداد الاجباري مع دفع فائدة نظير ذلك، ويعتمد الائتمان

---

[١] علي سعد محمود داود، البنوك والمحافظ الاستثمار ((مدخل دعم النفاد القرار))، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٢ من ص٣٠ .

[٢] فايق النجار، التحليل الائتماني (مدخل اتخاذ القرارات)، بنك الاسكان للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٧، ص٧١ .

[3] T. N. Hajela, Money- Banking and International Trade, Published by: Me Books Prt- Ltd Eighth Edition: 2009 P.246.

[٤] ناظم محمود نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص٩٢ .

اشكال متعددة منها القروض بالدرجة الاولى والتسهيلات الائتمانية والمساهمات في المشاريع الصناعية وكذلك فتح الاعتمادات المستندية)[١].

ومما تقدم من المفاهيم الواردة ذكرها أنفاً يمكن للباحثة توضيح مفهوم الائتمان المصرفي على انه ((اهم الوظائف التي تقدمها المصارف باعتبارها الوسيط المالي الاول في الاقتصاد لتمويل المنشآت والمؤسسات والافراد بالأموال اللازمة لاستمرارها في اغراض مختلفة، ويتم تقديم تلك الاموال وفق ضوابط ومعايير وشروط معينة تلزم الجهة المدنية أو المقترضة لتلك الاموال بتسديد قيمة المبالغ مع الفوائد المترتبة خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها مسبقاً ضمن شروط منح الائتمان)).

نشأت الائتمان المصرفي:

تطورت وظائف الائتمان المصرفي عبر المراحل التاريخية المتعاقبة لتواكب التطورات التي مرت بها البشرية آنذاك، فالائتمان المصرفي ليس نشاطاً حديث العهد بل ترجع أصول العمليات الائتمانية كأول شكل لها وبصفته البسيطة الى عهود قديمة، فقد عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد أي في العهد البابلي تحديداً، وأسهم الائتمان في بداية القرن السادس قبل الميلاد لتحويل الصناعات الحرفية القائمة آنذاك ما زاد من حجم انتاجها وتوزيعها وادى الى زيادة حصيلة الارباح وتراكمها ومن هنا اصبح المتعامل بالائتمان وبالأخص في المجتمعات المتقدمة ذات الانظمة الرأسمالية عادة شائعة الاستخدام بين كل من الافراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات أيضاً، وبهذا تحددت معالم النظام الائتماني وفقاً لمجموع العلاقات الائتمانية والطرق الائتمانية المتبعة، وقد اصبح الائتمان المصرفي يؤدي اكثر من وظيفة في المجتمعات الاقتصادية المعاصرة[٢]، وقد كانت الاجهزة المصرفية في بداية تأسيسها تمارس دور الوسيط بين كل من (المدخرين) و (المستثمرين) بشكل عام، اضافة الى قيامها بتسهيل نقل وسائل الدفع من المودعين الى المقترض حيث يقوم المقترض باستثمار الاموال التي حصلوا عليها بعدد من الانشطة المختلفة، ويعود سبب هذا الدور البسيط لأعمال الاجهزة المصرفية الى الكلاسيك والنظرة الضيقة التي كانت سائدة آنذاك وتحددت بالفصل بين الصيرفة والاستثمار الصناعي ذي الاجل الطويل،

---

[١] فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عب الرحمن الدوري، ادارة البنوك ((مدخل كمي واستراتيجي معاصر))، دار وائل للنشر، عمان– الاردن، ٢٠٠٠، ص١٢٣ .

[٢] محمد عبد الفتاح الصيرفي وادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص٤٤ .

فالصيرفة حسب مفهوم الكلاسيك ناتج ثانوي للظاهرة النقدية والتي تقتصر وظيفتها على التجارة والائتمان التجاري قصير الامد وبهذا قد تم الغاء امكانية وقدرة المصارف في عملية خلق الائتمان بالدرجة التي تقوت ما هو متوفر لديها من احتياطيات نقدية ورأس مال مدفوع او ودائع رئيسة[١].

وازدادت الحاجة الى عمليات الائتمان المصرفي نتيجة لنمو حجم التجارة وعلى المستوى المحلي والدولي ونمو عمليات التبادل التجاري بشكل عام ما زاد من الحاجة للائتمان لتسير عمليات الانشطة الاقتصادية في الدول وبالأخص في الاوقات الحالية.

أهمية الائتمان المصرفي:

يحتل الائتمان المصرفي مكانة كبيرة ومهمة لدى البنوك والمستثمرين على حد سواء والتي يمكن توضيحها كما يلي:

١. يمثل الائتمان المصرفي اكبر جاذبية للبنوك نظراً لارتفاع العوائد المتحققة عنه لأنه يهدف لتحقيق الربحية للمصرف.

٢. يمول المشاريع من خلال الحصول على القروض اللازمة لتمويلها.

٣. لتحويل الافراد باحتياجات ومشترياتهم الاستهلاكية خاصة السلع المعمرة من خلال بطاقة الائتمان.

٤. من خلال ادوات الائتمان المصرفي وهي العقود والسندات والكمبيالات يقوم بتسوية المبادلات أي اقتصار وقت عملية التبادل للسلع والخدمات.

٥. يقوم الائتمان المصرفي بتسهيل وتوسيع التبادل الخارجي وزيادة حجم التجارة الدولية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.

٦. يساعد على خلق اقتصاد متوازن من خلال توزيع الموارد النقدية الائتمانية في مختلف القطاعات.

٧. يساعد على زيادة الدخل القومي من خلال استخدام المواد في المشاريع الانتاجية لرفع مستوى النشاط الاقتصادي[٢].

---

[١] عبد المنعم السيد علي، دور السياسية النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص٤٩-٥٠ .

[٢] سهام محمد عبد العزاوي، اهمية المعلومات الائتمانية في تقليل الديون المتغيرة، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص١٨ .

المطلب الثاني: أسس منح الائتمان:

هنالك مجموعة من الاعتمادات والعناصر المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر على اتخاذ القرار الائتماني اذا تتخذ البنوك التجارية قرار التسليف بعد النظر بهذه الاعتبارات والعناصر لأنها تكون معرضة لأموال الغير المودعة في المصرف والتي يجب على المصرف المحافظة عليها من الضياع وتقليل حجم المخاطر المتعلقة باستعمالها ومن هذه العناصر هي:

أولاً: عناصر خاصة بالزبون: وتتمثل بما يأتي:

١. **الشخصية:** وتشير الى شفافية الزبون ومدى الثقة.

٢. **رأس المال:** وتشير هنا الى ثروة الزبون المقاسة بسلاسة مركزه الحالي ومكانية السوقية.

٣. قدرته على ادارة نشاطاته والتزاماته المالية وتشير الى قدرة العميل على الاستدانة من المصرف وتدل على الحاجة القانونية للزبون وخبرته في الادارة.

٤. **الضمانات المقدمة:** وتعتبر بمثابة المصدر الثاني للمقترض في التسديد أو الضمانات في حالة الفشل او التقصير في عدم التسديد للمصرف.

ثانياً: عناصر خاصة بالمصرف:

١. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف وقدرته على توظيفها ومفهوم السيولة يعني القدرة المصرف على مواجهة التزاماته والتي ترتكز بصورة اساسية على عصرين هما:

١. تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان.

٢. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية.

٣. الهدف العام الذي يسعى المصرف لتحقيقه خلال المرحلة القادمة.

٤. حجم ودائع المصرف: أي كلما كان المصرف لديه حجم مرتفع من الودائع كانت قابليته على الاقراض اكبر وامكانيته عالية على الاقراض.

ثالثاً: عناصر خاصة بالقرض:

١. **مبلغ القرض:** فعلى المصرف ان تحقق موازنة بين المبلغ المطلوب من قبل العميل وحجم نشاطاته التجارية.

٢. القرض من القرض: على المصرف ان يعرف نية العميل ليكون القرض ملائماً مع اهداف السياسة المالية والنقدية التي يرغب البنك في تحقيقها وان يكون القرض مشروعاً وقانونياً ومبنياً على اسس وضمانات متفق عليها.

٣. مدة القرض: وهي من الامور المهمة لتحديدها من قبل المصرف وتفضل القروض القصيرة الاجل والمتوسطة على الطويلة الاجل لان الاخيرة تكون مخاطرها عالية.

٤. مصدر الاستيفاء: على المصرف دراسة مصادر سداد القرض من قبل العمل قبل الموافقة على منح القرض والتأكد من وجود مصادر ثانوية الى جانب المصادر الرئيسة للسداد.

٥. شخصية المقترض: وهي ان تكون لدى الشخص المقترض رغبة في التسديد وان يكون نزيه ف ي التعامل ذو استقامة وخلق عالي في الالتزام[١].

المطلب الثالث : انواع الائتمان المصرفي:

زادت اهمية الائتمان المصرفي وزادت الحاجة له مع تطور الحياة الاقتصادية يشكل عام والتقدم الكبير الحاصل في الانظمة المصرفية بشكل خاص، فاتسعت على هذا الاساس حجم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية نظراً لما يتسم به الائتمان المصرفي من مرونة وتنوع كبير، وبهذا يمكن ان نوضح انواع الائتمان المصرفي والذي صنف بشكل اساس الى نوعين رئيسين هما: الائتمان النقدي والائتمان التعهدي .

اولاً : الائتمان النقدي: تعمل المصارف التجارية على تقديم خدمات متنوعة ولمختلف القطاعات الاقتصادية التجارية منها والصناعية لكي تتمكن هذه القطاعات من مزاولة أنشطتها الانتاجية المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الاصول الثابتة والمتداولة ام تسهيل عمليات الدفع والاستيراد او تحويل احتياجات التوسع قصير الاجل، وجميع هذه الخدمات المصرفية تتدرج تحت مفهوم الائتمان النقدي[٢].

---

[١] عبد السلام لفته سعيد، المخاطر الائتمانية واثرها في سياسات الاقراض ، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المقروضة، دكتوراه جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٤ .

[٢] هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان – الاردن، ٢٠٠٠، ص٨٠ .

ويقسم الائتمان النقدي وفق الاساليب المصرفية التي يمنح الائتمان على اساسها الى:

١- السحب على المكشوف (الاعتماد البسيط):

ويسمى أيضاً الحساب الجاري المدين وهو أن يسمح البنك لميل معين بالسحب من حساب يفتح باسمه، ولا يسمح له بالسحب الا في حدود معينة بعد ان يقوم بالتوقيع على عقد بينه وبين البنك يسمى (بعقد الجاري المدين)، وذلك مقابل ضمانات يقدمها العميل تحفظ حق البنك من الاموال المسحوبة ويظل الحساب ساري المعمول لمدة سنة واحدة وعند انتهائها يجدد هذا الحساب الا اذا كانت هناك امور تستدعي التجديد ويتقاضى البنك على هذا الحساب فائدة أو عمولة اذا تحسب الفائدة على المبالغ المستغلة من الحساب فقط وهذا يجوز اعادة سحب المبالغ المسددة في هذا الحساب خلال فترة سريان العقد[١].

٢- خصم الكمبيالات (خصم الاوراق التجارية)[٢]

ويقصد بها قبول المصرف لشراء الكمبيالة من المستفيد قبل ميعاد استحقاقها مقابل دفع ثمن أقل من قيمتها الرسمية وبهذه الحالة تصبح قيمة الكمبيالة ضمن اصول المصارف ويحق للمصرف توظيفها في مجلات استثمارية مختلفة.

ويمكن للمصرف خصم تلك الكمبيالات لدى البنك المركزي او اعادة بيعها مرة ثانية لمصارف تجارية اخرى اذا بطلت على هذه العملية أي قيام المصرف بخصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي مصطلح (شباك الخصم) وتعتبر الكمبيالات من الاصول شديدة السيولة لأنها نوع من انواع الائتمان قصير الاجل.

٣- القروض والسلف:

ان من الوظائف المهمة التي تقوم بها المصارف هي وظيفة منح القروض والسلف وجاءت هذه الاهمية من كون الاخيرة تمثل اكبر الاصول التي تدر عائداً وربحاً على المصارف والقروض على الرغم من كونها اهم انواع الائتمانات في المصارف الا انها وفي الوقت ذاته تعد اقل الموجودات

---

[١] محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ ، ص١٣٥ .

[٢] رضا صاحب ابو صمد، ادارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر- جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٢٦٠ .

المتداولة سيولة لأنه لا يمكن تحويلها الى نقود الا عندما يحين موعد استحقاق القرض، مثلاً في حالة اعطى المصرف قرضاً لمدة سنة واحدة فأنه لا يحصل على مبلغ القرض الاجمالي الا بعد انتهاء السنة[١].

ويمكن تعريف القروض على انها (الخدمات التي يقدمها البنك للأفراد والمؤسسات والحكومة من خلال تزويدهم بالأموال اللازمة على ان يتعهد بسداد تلك القروض والفوائد المستحقة عليها والمحولة والمصاريف المنزلية على ذمة ذلك القرض دفعة واحدة او على اقساط في تاريخ محدد متحاسب تقديم الضمانات من قبل المستخدم لتلك القروض والتي تساعد المصرف من استرجاع قيمة القرض فضلاً على ان القروض تمثل احد اهم المصادر التي تعتمد عليها البنوك للحصول على الايرادات[٢].

اما السلف فيمكن تعريفها بأنها (مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية للعملاء وفقاً لبرنامج زمني محدد بتقديم اجزاء من المبلغ طبقاً للاتفاق المبرم بين كل من المصارف وعملائها)[٣].

ثانياً : الائتمان التمهيدي:

هو الائتمان الذي يقوم بصورة غير مباشرة الى الزبون ويسمى ايضاً بالائتمان او بالتسهيلات الائتمانية الغير مباشرة ويشمل:

١- **الاعتماد المستندي:** هو عبارة عن خطاب او كتاب يتعهد بموجبه المصرف بأداء الالتزامات التي تترتب على التعامل والمتصلة بالاعتمادات المستندية أي ان المصرف يضم ذمته الى ذمة الزبون في اداء الالتزامات التي تنجم على هذا الاعتماد ويستخدم الاعتماد المستندي في المعاملات الخارجية بالاستيراد والتصدير.

---

(1) Frederic S. Mishkin,The Economics of money Banking and Financial markets, 8th Edition, The Publisher pearson Addison Wesley, 2007, p223.

(٢) هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسلان، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص١٣١ .

(٣) محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٢، ص ١٥٢ .

٢- **خطاب الضمان:** تعتبر من اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنها لتسهيل اعمالهم مع الحكومات والشركات ويعرف بأنه تعهد كتابي يتعهد البنك بكفالة احد زبائنه في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث.

٣- **بطاقة الائتمان:** هي البطاقة التي تصدرها المصارف لتمكن حاملها الحصول على حاجياته من البضائع ديناً.

ثالثاً: الائتمان الايجاري: يتضمن هذا النوع من الائتمان قيام الشركات بتقديم طلب الى المصرف يتضمن عدد الاصل ونوعه ثم يقوم المصرف بشراء هذا الاصل ثم تأجيره الى المستفيد منه وفي نهاية مدة الايجار يحق.

المبحث الثالث

آثار أدوات السياسة النقدية في حجم الائتمان المصرفي وكلفته:

ينصب عمل الادوات الكمية او وسائل الرقابة الكمية الى التأثير في جميع الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن مجالات استعمالاته ويستطيع البنك المركزي ان يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة الى الودائع باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل اعادة الخصم وسياسة السوق المفتوح وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وسنتناول كل اداة على حدة فيما يلي:

(أولاً)- الأدوات غير المباشرة (Indirect) أو الكمية (التقليدية).

١- سعر الخصم(Discount Rate): التأثير بحجم الائتمان المصرفي وكلفته :[١]

وان لهذه الآداة تأثير في حجم وكلفة الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية ويكون ذلك من خلال قناتين هما:-

. قناة سعر الفائدة: عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم من اجل تحقيق أهداف معينة، فأن هذا الأجراء يزيد من كلفة أقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي، فتقوم البنوك التجارية بنقل هذه التكلفة عن

طريق رفع أسعار الفائدة على قروضها المقدمة للأفراد مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان من قبل الأفراد لدى البنوك التجارية وبالتالي ينخفض حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية، ويمكن تصور هذه الحالة بالشكل التالي:

(١) وداد يونس يحيى، النظرية النقدية(النظريات، المؤسسات، السياسات)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص١٣٤.

والعكس يحدث عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم من اجل تحقيق هدف اقتصادي معين.

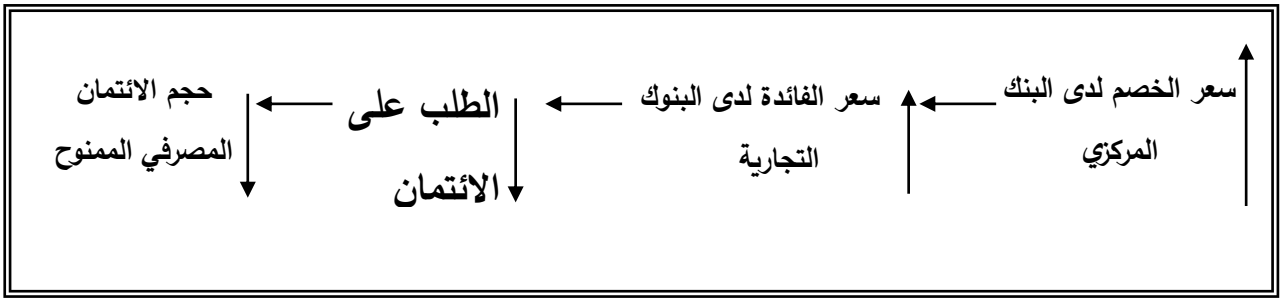

فعندما يخفض البنك المركزي من سعر الخصم نتيجة لذلك تقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة لديها ومن ثم يزداد الطلب على الائتمان المصرفي وبالتالي يزداد حجم الائتمان الممنوح، وذلك نتيجة لانخفاض سعر الفائدة الذي يعد أحد التكاليف الإنتاجية مما يشجع على زيادة الاستثمار والإنتاج.

ويمكن تصور هذه الحالة بالشكل التالي:

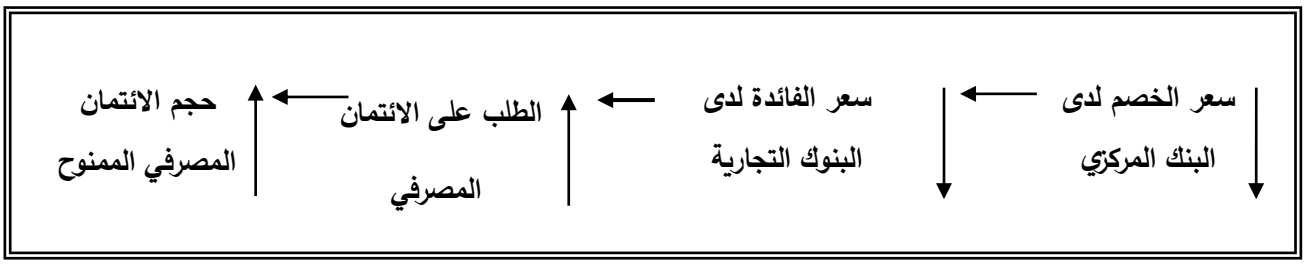

. **قناة سيولة البنوك التجارية:** تظهر هذه القناة عندما ينخفض سعر خصم البنك المركزي مما يشجع البنوك التجارية على خصم ما لديها من أوراق مالية وتجارية مما يؤدي إلى ارتفاع سيولة البنوك التجارية وزيادة قدرتها على منح الائتمان ومن ثم زيادة حجم الائتمان المصرفي.

ويمكن تصور هذه الحالة بالشكل التالي:

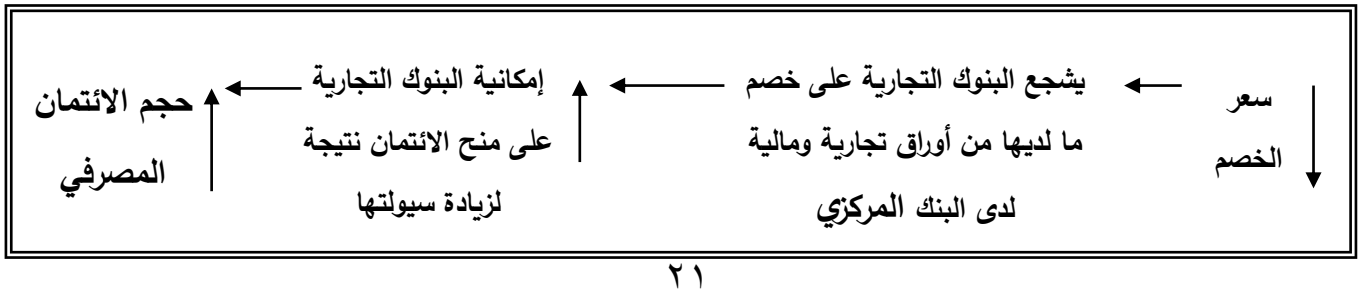

ويحدث العكس تماماً عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى قلة لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية مما يعني انخفاض سيولة البنوك التجارية وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان ومن ثم انخفاض حجم الائتمان المصرفي الممنوح.
ويمكن تصور هذه الحالة بالشكل التالي:

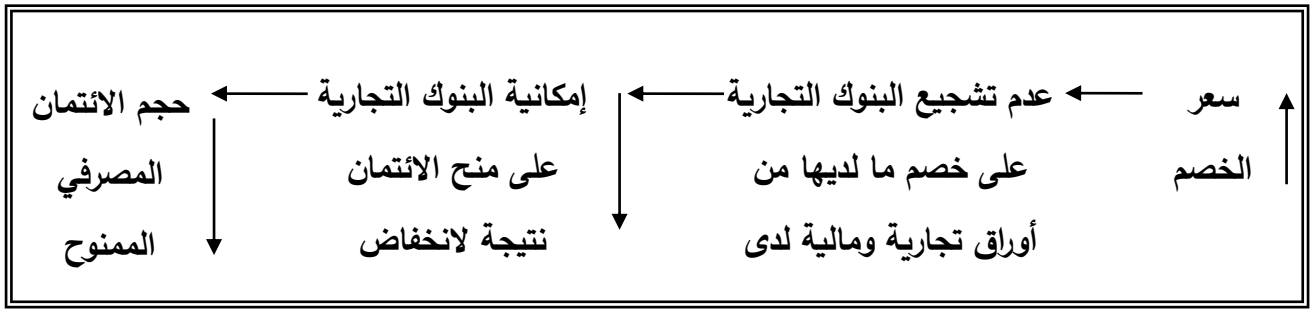

فاعلية سعر الخصم في التأثير بحجم الائتمان المصرفي وكلفته:-

تعد أداة سعر الخصم قليلة الفاعلية في التأثير في حجم الائتمان المصرفي وكلفته في الحالات التالية:

- عندما تتوافر لدى البنوك التجارية سيولة عالية تستطيع هذه البنوك التوسع بالائتمان بالاعتماد على مواردها الذاتية، كذلك أن رفع سعر الفائدة للإيداع كأجراء تتخذه البنوك التجارية مما يشجع الأفراد على زيادة ودائعهم مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويزيد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي.

- أن سياسة سعر الخصم قد لا تؤثر على طلب الائتمان من قبل الأفراد عندما تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على الإقراض بعد نفقة الدين تمثل جزءاً ضئيلاً من نفقة الإنتاج الكلي[1] وما دام المنتج يستطيع أن يعوض هذه الزيادة في سعر الفائدة عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع المنتجة لأن المنتجون يقارنون بين نفقة الدين والعائد المتوقع من الطلب على منتجاتهم. كذلك يصبح اثر هذه الأداة ضعيف عندما تكون توقعات الأفراد متفائلة، فعندما تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة كأقتراض (كلفة) فأن الأفراد يزيدون من طلبهم على الائتمان نتيجة لتوقعاتهم بأن أسعار منتجاتهم سوف ترتفع بالمستقبل وكذلك توقعاتهم بزيادة أرباحهم وزيادة الطلب على منتجاتهم، لأن غالباً ما تكون المدة التي يرتفع فيها سعر الخصم هي مدد تضخمية.

- يتطلب نجاح هذه الأداة توفر سوق مالية ونقدية متطورة، في الأقطار النامية عموماً والأقطار العربية خصوصاً تعاني من ضيق في سوق الخصم وقلة انتشار الأوراق التجارية والمالية.

---

(1) . مصطفى رشدي شيحة، مصدر سابق، ص٢٤٧.

يتوقع نجاح هذه الأداة إذا أسندت بعمليات السوق المفتوحة.

(ثانياً)-عمليات السوق المفتوحة (Open – Market Operation) :

يقصد بها أن يدخل البنك المركزي في السوق النقدية والمالية كبائع أو كمشتري للأوراق المالية الخاصة والحكومية وخاصة السندات.

عمليات السوق المفتوحة في التأثير بحجم الائتمان المصرفي وكلفته:

عندما يدخل البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية فيقوم بالشراء أما من القطاع المصرفي (بنوك تجارية) مما يعني زيادة سيولة البنوك التجارية أو من الأفراد مما يعني زيادة سيولتهم ومن ثم زيادة إيداعاتهم لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة سيولتها ومن ثم زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي زيادة حجم الائتمان المصرفي.

ويمكن تصور هذه الحالة بالشكل التالي:

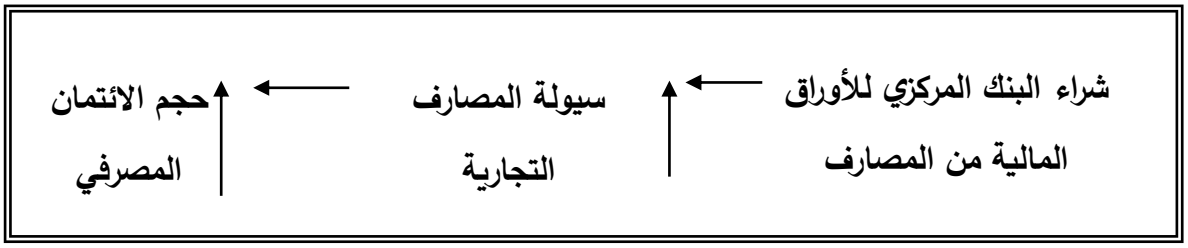

ويحدث العكس عندما يدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية مما يعني امتصاص السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية والأفراد نتيجة لاستبدال أصولهم المالية بأصول سائلة (النقود) ومن ثم ينخفض حجم الائتمان المصرفي نتيجة لانخفاض سيولة البنوك التجارية.

ويمكن تصور هذه الحالة بالشكل التالي:

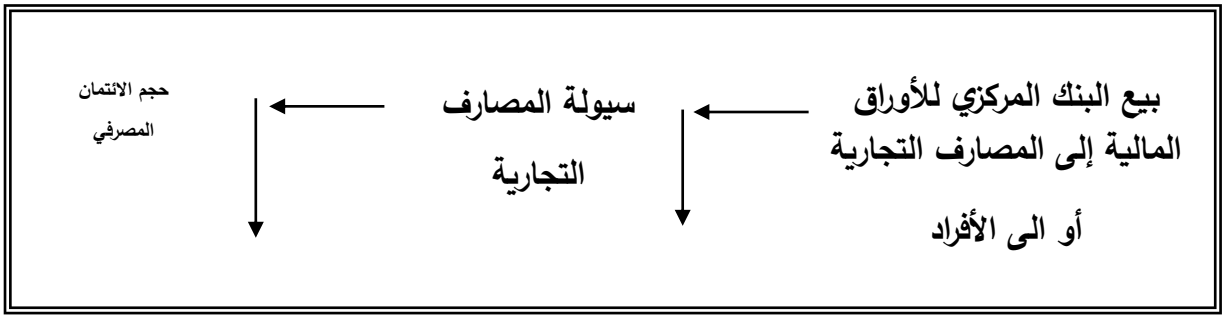

فاعلية عمليات السوق المفتوحة في التأثير بحجم الائتمان المصرفي وكلفته:

تعد هذه الأداة قليلة الفاعلية في البلدان العربية نتيجة لمتطلباتها العديدة منها:

أ- ضرورة وجود أسواق مالية ونقدية متطورة بحيث تكون من الشمول والسعة مما يجعلها تعبر بحق عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما.

كذلك توافر أوراق مالية وانتشارها بكميات كبيرة مثل اذونات الخزينة والأوراق التجارية والمالية الأخرى، وان يكون تداولها بشكل كبير وكذلك احتفاظ الأفراد بهذه الأوراق ضمن عناصر الثروة وهيكلها بشكل كبير أيضا.

ب- تتطلب نجاح هذه الأداة أن يكون هناك توافق بين رغبات وأراء البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمشروعات والأفراد من جهة أخرى، ولكن قد لا تتفق المصالح فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأصول الحقيقة ويزيد من سيولة السوق النقدية ومع ذلك قد لا تستخدم البنوك التجارية هذه السيولة في زيادة الائتمان.

أن متطلبات هذه الأداة لا تتوافر في البلدان العربية، فلا يوجد أسواق مالية ونقدية متطورة ولا يكون هناك أنتشار في تداول واستخدام هذه الأوراق المالية والنقدية، كذلك يجرى استخدام هذه الأداة في الدول العربية في الظروف غير الطبيعية أي لتمويل العجز المالي الذي يحدث في ميزانيات هذه الدول.

(ثالثاً)- نسبة الاحتياطي (Reserve Requirement):[١]

هو قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأصول النقدية والودائع بموجب القانون أو بطلب من البنك المركزي، بصورة حساب جاري لدى البنك المركزي وبشكل رصيد دائم.

تستخدم هذه النسبة في:-

- تسوية حسابات المقاصة بين البنوك ومواجهة النقص في نقدية الصندوق.
- تستخدم كسيولة فنية للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي التأثير على عرض النقد من خلال التأثير على مضاعف الودائع.
- تعد بوصفها وسيلة لحماية المودعين من خطر تصرفات البنوك التجارية.

نسبة الاحتياطي في التأثير بحجم الائتمان المصرفي وكلفته :

يظهر هذا التأثير في الائتمان المصرفي عند قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني فان في هذه الحالة سوف يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان لان جزءاً من الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية سوف تحول إلى احتياطيات جامدة وكذلك يحدث انخفاض مضاعف الائتمان* ومن ثم تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

ويقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة عند معالجة التضخم للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

---

* مضاعف الائتمان = ١ / نسبة الاحتياط النقدي القانوني

[١] عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق ص٢٢٦.

ويحدث العكس عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة كأسلوب لمعالجة حالة الانكماش وتحريك النشاط الاقتصادي، فأن هذا الأجراء يؤدي إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية أي زيادة قدرتها على منح الائتمان.

فاعلية نسبة الاحتياطي في التأثير بحجم الائتمان وكلفته:

تعد هذه الأداة غير فعالة في الحالات التالية:

– أن البنوك التجارية تحاول دائماً أن تقلل من تبعيتها للبنك المركزي وذلك عن طريق احتفاظها بسيولة عالية وكذلك احتفاظها بنوع من السيولة الحقيقية التي تمتاز بالبساطة وسهولة تحويلها الى أصول نقدية، مثل أذونات الخزينة وبعض الأوراق التجارية التي تستطيع البنوك التجارية ان تقوم ببيعها عندما يرفع البنك المركزي من الاحتياطي النقدي القانوني، وبالتالي تكون هذه الأداة في مثل هذه الحالة غير فعالة.

– أن التغير المستمر في نسبة الاحتياطي تجعل البنوك التجارية في حالة عدم اليقين بالنسبة لعملياتها المالية والائتمانية.

– تعد هذه الأداة مفروضة فقط على البنوك التجارية ففي حالة رفع هذه النسبة على البنوك التجارية قد تقوم المؤسسات المالية الأخرى بزيادة حجم الائتمان الممنوح فضلاً على أن هذه الأداة تفرض على المصارف جميعها حتى التي تعاني من نقص في احتياطاتها النقدية.

لذلك تعد هذه الأدوات (سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني) تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح من دون أن تأثر على تخصيصه بين الاستعمالات والقطاعات المختلفة.

٢ – أدوات السياسة النقدية المباشرة (Direct) :–

تشمل أساليب السياسة النقدية المباشرة على مجموعتين من الأدوات:–

(أولاً)– الأدوات النوعية للرقابة (Qualitative Controls):–

يستخدم هذا النوع من الأدوات بغرض التأثير وتنظيم وتوجيه الائتمان المصرفي من خلال تحديد أماد استحقاق الائتمان وكلفته أي التأثير على عرض البنوك التجارية للائتمان المصرفي[1]، وتشمل هذه الأدوات ما يلي:–

١. تحديد سقوف الائتمان المصرفي :– يستخدم هذا النوع من الأدوات في أوقات الأزمات الاقتصادية (كالتضخم) فتقوم السياسة النقدية بترشيد عرض الائتمان (Credit Rationing) المصرفي لمعالجة الآثار التضخمية.

٢. الإقناع الأدبي (Moral Suasion):– يقوم البنك المركزي باستخدام أسلوب الإقناع الأدبي للبنوك التجارية على إتباع سياسة ائتمانية معينة، نظراً لقدرة البنك المركزي على توقع الظروف الاقتصادية وبالتالي

---

[1] وداد يونس يحيى، مصدر سابق، ص ١٤٢.

قدرته على التحكم بهذه الظروف، ويقوم البنك المركزي بإصدار التقارير والنشرات ليضعها بيد البنوك التجارية في تحديد سياستها الائتمانية.

. التأثير المباشر (Direct Action) :- وتشمل الأدوات القصرية كافة التي يستخدمها البنك المركزي مع بعض المصارف التجارية التي لا تلتزم بمحددات وتعليمات البنك المركزي مثل رفض البنك المركزي أجراء عملية الخصم للبنوك التجارية أو رفض البنك المركزي إمداد البنوك التجارية بالاحتياطيات النقدية الإضافية.

(ثانياً)- الأدوات الانتقائية للرقابة على الائتمان (Selective Credits Controls)

تستخدم هذه الأدوات في التأثير بالطلب على الائتمان المصرف، من قبل الطالبين وتشتمل هذه الأداة على توجيه الائتمان صوب المشاريع الاقتصادية المهمة والداعمة لعملية التنمية الاقتصادية وتقليل الائتمان الموجه لأغراض لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية، مثل وضع القيود على الائتمان الممنوح لأغراض استهلاكية من خلال زيادة الدفعه الأولى (لاسترداد القرض) أو تقصير أمد الاستحقاق أو زيادة أسعار الفائدة على مثل هذا النوع من الائتمان مما يجعل الطلب عليه قليل وكذلك القيود المفروضة على الائتمان العقاري، من جهة أخرى توجيه الائتمان صوب المشاريع الأستثمارية التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية.

فاعلية أداة توجيه الائتمان:-

- أن هذه الأداة تستخدم فقط في حالة الأزمات الاقتصادية كالتضخم والانكماش.
- أن توجيه المصارف التجارية للأفراد في استخدام القروض قد لا يلتزم به الأفراد فيوجهون الائتمان الذي يحصلون عليه إلى مشاريع أخرى وفقاً لدوافع معينه كدافع الربح ودافع الخطر وغيرها.
- أن توجيه البنك المركزي للبنوك التجارية بتقديم الائتمان إلى المشاريع الاستثمارية الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية قد يجعل المصارف تتعرض إلى مخاطر نظراً لطول أمدها وأنها تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة جداً .. الخ.
- أن أدوات السياسة النقدية هذه تمارس تأثيرها فقط على البنوك التجارية في حين أن هناك مؤسسات مالية أخرى تقوم بمنح الائتمان وتكون غير خاضعة لرقابة البنك المركزي.

الاستنتاجات

١- تعد السياسة النقدية من المؤثرات الاقتصادية في حجم وكلفة الائتمان المصرفي، فمن خلال استخدام أدواتها التي تأثر على سيولة المصارف التجارية، وبالتالي على قدرتها في منح الائتمان.

٢- من اولويات ادوات السياسة النقدية هو تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح من دون أن تأثر على تخصيصه بين الاستعمالات والقطاعات المختلفة.

٣- من خلال التحكم بعرض النقد من قبل السلطة النقدية فأنه يمارس تأثيراً واضحاً في الائتمان المصرفي من خلال العلاقة الطبيعية بين حجم الائتمان وعرض النقد.

٤- يسهم الائتمان المصرفي في زيادة مكونات الدخل القومي (الاستهلاك والاستثمار)، من خلال توجه المصارف التجارية لتشجيع قطاعات اقتصادية معينة، فتقوم بمنح ائتمان استهلاكي لكي يزداد الطلب ومن ثم يواجه المنتجون الطلب المتزايد بزيادة أنتاجهم فينتعش الاقتصاد القومي.

٥- حجم الائتمان المصرفي يحفز المستثمرين على زيادة الاستثمار، من خلال توفير التمويل اللازم للمستثمرين عندما تعجز مدخراتهم عن تلبية حاجاتهم الاستثمارية، وبالتالي يسهم هذا النوع من الائتمان بتنشيط عملية التنمية الاقتصادية.

التوصيات :

١- استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتوفير الأجواء كافة لعمل هذه الأدوات باعتبارها سهلة الاستخدام وذات تأثير واسع، والتخلي تدريجياً عن استخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة كتخصيص الائتمان وغيرها من الأدوات التي تأثر على عمل المصارف.

٢- تقديم الائتمان طويل الأجل، لان هذا النوع من التمويل يقدم للمشاريع الاستثمارية وبالتالي يسهم في زيادة استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية وتحقيق التراكم الرأسمالي ومن ثم دعم عملية التنمية الاقتصادية.

٣- سن قوانين وتشريعات تدعم عملية الإصلاح المصرفي كالقوانين ذات العلاقة المباشرة وتمس العمل المصرفي وتشمل، قوانين المصارف، والقوانين المؤكدة الدور الحيوي للبنك المركزي، والقوانين المتعلقة بأجهزة الرقابة، وقوانين فرض العقوبات الرادعة كافة على المتعثرين، والقوانين المتعلقة بدور البنك المركزي في معالجة وتصفية المصارف التي ترتفع فيها المخاطر الائتمانية

٤- تطوير وتحديث المصارف التجارية الخاصة في العراق من خلال استخدام الأساليب الحديثة في الصيرفة، وتطوير الكوادر البشرية من خلال إدخال العاملين في المصارف دورات تأهيلية لتطوير قدراتهم وإطلاعهم على الأساليب الحديثة للصيرفة.

٥- زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور العراقي، من خلال القيام ببرامج توعية تحث الجمهور على استخدام النقود الائتمانية، وخصوصاً تجربة بطاقة الائتمان .

المصادر :

أ/ المصادر العربية :

١- أحمد عبده محمود، الموجز في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

٢- اكرم حداد، هذلول مشهور، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٥،.

٣- توماس ماير، جيمس س. دوسينبري، روبرت ز. أليبر، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض .

٤- ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقيم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٣ ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد٤٨، ٢٠٠٧.

٥- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسطينة، ٢٠٠٨.

٦- رضا صاحب ابو صمد، ادارة المصارف، دار ابن الاثير للطباعة والنشر- جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٧- زكريا الدوري ويسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، ٢٠٠٦.

٨- سهام محمد عبد العزاوي، اهمية المعلومات الائتمانية في تقليل الديون المتغيرة، جامعة بغداد، ٢٠١١

٩- صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مبكرة ، ٢٠٠٥.

١٠-عبد الحميد الغزالي، وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧.

١١-عبد السلام لفته سعيد، المخاطر الائتمانية واثرها في سياسات الاقراض ، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المقروضة، دكتوراه جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٤ .

١٢-عبد المنعم السيد علي، دور السياسية النقدية في التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

١٣-عبد المنعم السيد علي،"اقتصادات النقود والمصارف"-مطبعة جامعة الموصل-١٩٨٤.

١٤-علي سعد محمود داود، البنوك والمحافظ الاستثمار ((مدخل دعم النفاد القرار))، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٢ .

١٥- عوض فاضل إسماعيل الدليمي، نقود وبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،١٩٩٠.

١٦-فايق النجار، التحليل الائتماني (مدخل اتخاذ القرارات)، بنك الاسكان للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ١٩٩٧.

١٧-فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عب الرحمن الدوري، ادارة البنوك ((مدخل كمي واستراتيجي معاصر))، دار وائل للنشر، عمان- الاردن، ٢٠٠٠.
١٨-محمد عبد الفتاح الصيرفي وادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦
١٩-محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٢.
٢٠-محمود حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ .
٢١-مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، ١٩٨٥.
٢٢-موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية (بحث منشور في مجلة جامعة دمشق المجلد ١٥- العدد الثاني – دمشق – ١٩٩٩).
٢٣-ناظم محمود نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩٨.
٢٤-هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان – الاردن، ٢٠٠٠.
٢٥-هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين رسلان، النقود والمصارف (النظرية النقدية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٢٦-وداد يونس يحيى، النظرية النقدية(النظريات، المؤسسات، السياسات)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١.
٢٧- وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١.

ب/ المصادر الاجنبية :

1- Frederic S. Mishkin,The Economics of money Banking and Financial markets, 8th Edition, The Publisher pearson Addison Wesley, 2007.
2- T. N. Hajela, Money- Banking and International Trade, Published by: Me Books Prt- Ltd Eighth Edition: 2009.